

٢. أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانة المميز بالجرم المسند إليه حيث أن النيابة لم تقدم أي دليل من شأنه إثبات ارتكاب المميز للجرم المسند إليه حيث أنه وبالرجوع إلى بيانات النيابة والمتمثلة بشهادة النقيب والصور والسي دي وضبط المشاهدة نجد أن هذه البيانات لم تجزم ارتكاب المميز للجرم المسند إليه حيث أن بيبة النيابة قد جاءت متناقضة فيما بينها ويشوبها الغموض الأمر الذي لا يركن معه إلى هذه البيانات في الإثبات لا سيما وأن الأحكام الجزائية تبنى على الجرم واليقين لا على الشك والتخمين كما أن الشك يفسر دائماً وأبداً في صالح المتهم .

٣. وبالتناوب ، فقد أخطأت محكمة الدرجة الأولى بإدانة المميز بالاستناد إلى اعترافاته أمام الشرطة حيث أنه قد ثبت أن هذه الاعترافات باطلة وغير قانونية وذلك ثابت من خلال شهادة النقيب

٤. أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانة المميز باستنادها إلى بيانات نيابة متناقضة ومتهاترة ، مما يجعل قرار محكمة الدرجة الأولى مناقضاً لبعضه البعض ، مما يجعل قرار محكمة الدرجة الأولى مستوجب الفسخ من هذه الناحية .

٥. وبالتناوب فإن المميز يعاني من مرض عقلي من شأنه التأثير في تصرفاته وأقواله وقراراته حيث يعاني المميز من توسع في حجرات الدماغ الثالثة والجانبية وأن مثل هذه الحالة الطبية من شأنها التأثير في تصرفات المميز .

لهذه الأسباب يلتبس وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداول نتج أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت إلى تلك المحكمة

|| 1999 ||

|| 1999 ||

	1999		()		1999	
	1999		()		1999	
	1999		()		1999	

	1999	
	1999	
	1999	
	1999	
	1999	

	1999	
	1999	
	1999	

	1999	
	1999	
	1999	
	1999	
	1999	

|| 1999 ||
|| 1999 ||

|| 1999 || () || 1999 ||
|| 1999 ||

|| 1999 ||

|| 1999 ||

|| 1999 ||

|| 1999 ||

|| 1999 ||

|| 1999 ||

لملاحقته صمن :-

الظنين

التهمة : - - جنحة إطالة اللسان على مقام جلالة الملك المعظم طبقاً للمادة ((١/١١٩٥)) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ٢٠ .

وقد سافت النجاية العامة الواقعة الجرمية التالية التي قامت بملاحقة الظنين بالاستناد إليها وتلخص بالآتي :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ توجه الظنين إلى مجمع حداد بلزا التجاري بمنطقة وادي صفرة بمدينة صمان ولدى قيامه باستخدام أحد المصاعد هناك فقد تجرأ بنقش عبارة تسيء لجلالة الملك المعظم وتشكل إطالة لسان مضمونها ((كس أخت الملك عبد الله)) بواسطة أداة حادة وذلك على الجدار الخشبي الداخلي للمصعد بعد ذلك غادر المكان ولدى الاطلاع على الصور المخزنة على الكاميرا المثبتة داخل المصعد اكتشف أمر الظنين وجرت الملاحقة .

بأنشرت محكمة أمن الدولة نظر الدعوى وتحقيقها والاستماع إلى أدلتها وبياناتها وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضرتها أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٨/١٦١٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٥ توصفت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ توجه الظنين إلى مجمع بلزا التجاري في منطقة وادي صفرة ولدى استخدامه أحد المصاعد هناك أقدم على كتابة عبارة ((تشكل إساءة لمقام جلالة الملك وهي كس أخت الملك عبد الله)) قام بكتابتها بواسطة مفاتيح على خشب المصعد ولدى ورود هذه المعلومات إلى إدارة الأمن الوقائي وباستعراض صور الأشخاص الذين قاموا باستخدام المصعد فقد تم التحري عن الشخص الذي قام بكتابة تلك العبارة وتبين أنه الظنين الذي اعترف لديهم بهذا الفعل وعلى اثر ذلك جرت الملاحقة .

طبقت محكمة أمن الدولة القانون على هذه الواقعة فوجدت أنها تشكل جنحة إطالة اللسان على مقام جلالة الملك طبقاً للمادة ((١/١٩٥)) من قانون العقوبات وصاقبته على ذلك بالحبس لمدة سنة واحدة ثم التمسث له سبباً مخففاً تقديرياً خفضت له العقوبة بمقتضاها طبقاً للمادة ((١٠٠٠)) من قانون العقوبات لتصبح الحبس لمدة ثلاثة اشهر والرسم .

لم يرض الظنين بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب

المبسوطة باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ .

وفي الورد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن هذه الأسباب جدير بها ينعي الطاعن على محكمة أمن الدولة خطأها فيما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات وبيان النيابة العامة لم تقدم أية بينة تثبت ارتكاب المتهم للتهمة المستندة إليه .

وفي ذلك نجد أن الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة أمن الدولة جاءت مستمدة من بينة قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأخص هذه البينة اصتراف الظنين لدى المحقق المبرز ((م/١)) الذي قُدمت النيابة العامة البينة على صحة وسلامة الظروف التي أعطيت فيه هذه الإفادة وهذه الأفعال بالاستماع إلى شهادة المحقق الثقيب الذي ضبط أقوال الظنين وكذلك ضبط المشاهدة مبرز ((م/٢)) وعليه فإن الواقعة الجرمية قد جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وبيان إدانة الظنين الطاعن بجنحة إطالة اللسان على مقام جلالة الملك طبقاً للمادة ((١/١٩٥)) من قانون العقوبات ومعاقبته على ذلك بالحبس لمدة ثلاثة اشهر والرسم مخففة من الحبس لمدة سنة واحدة والرسم معتق والقانون وتعدو أسباب الطعن التمييزي غير واردة على القرار المطعون فيه .

لذا فإننا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ ذو القعدة سنة ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/١١/٩م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أ خ